ذكرت حماس بانها ليست وريث الإتحاد السوفييتي.. و«نوم عميق» لعباس أطاح بلقائه مع الملك.. وإعتراض على ربط البدوي بـ«صب القهوة»:

الصحافة الأردنية تذكر الوزراء بأن «كراسيهم هزازة».. واقتراح بزيارة الحكومة للطبيب النفسي.. وهجوم على قانون المعلومات

عمان ـ «القدس العربي»

ـ من بسام البدارين:

إندفع الصحافيون في الأردن على مدار الأسبوع الماضي بإتجاه البحث عن اسباب ومبررات تأجيل اللقاء الذي كان مرتقبا بين الملك عبد الله الثاني والرئيس الفلسطيني محمود عباس تحضيرا لتنفيذ مبادرة المصالحة الأردنية بين حركتي فتح وحماس،وظهر بأن الإمتناع عن ترتيب «لقاء ملكي» لعباس خلال زيارته لعمان حدث خضع بحد ذاته للكثير من التأويل والتهويل والتساؤل.

وبطبيعة الحال تعاملت الصحف مع روايتين لما حصل، الأولى رسمية وتتحدث عن تقاطع في مواعيد زيارة عباس وحضوره متأخرا لعمان وإنشغال القصر الملكي ببرنامج آخر، والثانية غير رسمية وتداولها الصحافيون بكثافة تتحدث عن «غضب بروتوكولي أردني» حصل بعد ان طلب مكتب الرئاسة في رام الله تأجيل لقاء متفق عليه صباح الإثنين إلى مساء اليوم نفسه بسبب «سهر» الرئيس عباس حتى فجر اليوم التالي ـ تحديدا الساعة الرابعة ـ لأعياد الميلاد وصعوبة نهوضه من النوم في الوقت المحدد، الأمر الذي اثار إستياء الحكومة الأردنية فإكتفت بلقاء سريع مع عباس من قبل رئيس الوزراء معروف البخيت ولم تبحث معه تفاصيل مبادرة المصالحة.

وعباس كان ايضا بطلا لتداول معلومات موازية عن إبلاغه بعض المقربين منه بأن حركة فتح لا تريد إنجاح المبادرة الأردنية بسبب قناعتها بان المبادرة تخدم حركة حماس وتخرجها من أزمتها وعزلتها وكذلك إبلاغه بأنه يشعر بان عمان والقاهرة تقفان في الباطن في صف حركة حماس على حساب حركة فتح وانه سيزور القاهرة لأغراض تعديل الموقف.

وبعيدا عن الموضوع الفلسطيني تابعت الصحافة المحلية في عمان ملفات أخرى على رأسها مداولات النقاش بموازنة الدولة في البرلمان حيث أصر سبعة اعضاء في اللجنة المالية على تعهد الحكومة برفع رواتب الموظفين قبل إقرار مشروع الموازنة في حين نقلت صحيفة «الغد» الجمعة عن اللجنة قولها بان الرئيس البخيت وعد بإعادة هيكلة رواتب الموظفين والإستجابة لمطالب زيادة الرواتب لكن الجدل في الوقت نفسه ما زال متواصلا تحت عنوان قانوني الصحافة والمعلومات فيما إستأنف موقع عمون الإلكتروني نشاطه بعد غياب لأكثر من أسبوع وجدل في الوسط الصحافي حول قراصنة المواقع والشبكة.

ثلج وبداوة

وحظيت العاصفة الثلجية التي واجهتها البلاد بتغطية واسعة من قبل الصحافة تخللها الكثير من الإنتقاد لعدم جاهزية الأجهزة الحكومية في التعامل مع أزمات الطقس المتمثلة، وفردت صحيفة «الرأي» صفحاتها للمتابعة هنا ونقلت إشادة البخيت بأجهزة الدفاع المدني وتحدثت عن ازمة السيارات والشاحنات على الطريق الصحراوي بين عمان والعقبة حيث علقت مئات السيارات وسط الثلوج بعد ان حاول اصحابها التوجه للعقبة لقضاء عطلة العيد.

وأصدر الكاتب خالد محادين بيانا إعتبر فيه تدمير موقع عمون بانه فضيحة معتبرا ان بعض السلوكيات الرسمية فيها مخالفة واضحة وترجمة سيئة لتوجيهات رأس الدولة بخصوص عدم حبس الصحافيين وإحترام حقوق التعبير، منددا مرة أخرى بقيام ثلاثة نواب بالإعتداء على الصحافيين في البرلمان وبمحاولات قمع وتكميم الأفواه .

وعلى صعيد الكتاب تعددت الإجتهادات والتعليقات والآراء ففي صحيفة «الغد» إعترض الإسلامي سميح المعايطة على ما يحصل في بعض المواقع الرسمية حيث يتم الربط بين اللباس البدوي التراثي ومهنة صب القهوة وفتح ابواب سيارات الضيوف والزبائن، وقال: ربما ما اعاد التذكير بهذا الامر ما شاهدته قبل ايام في رئاسة الوزراء حين كان من يقدم القهوة والشاي يلبس هذا اللباس الوطني الجميل، وكأن هذه الممارسات تضع ربطا في عقل الزائر والضيف والاطفال والناس ان هذا اللباس مخصص لهذه المهنة.

العيب ليس في المهنة ـ يقول المعايطة ـ فهي عمل شريف، ولمن يمارسه كل الاحترام والتقدير، لكن المشكلة في تحويل اللباس البدوي الوطني الى زي رسمي لمهنة «السفرجي». ويأتي ضيوف عرب وأجانب فضلا عن الزوار من الاردنيين إلى مؤسسات رسمية، فلماذا نزرع في الاذهان (بحسن نية) صورة نمطية لدى الضيوف عن اللباس البدوي التراثي الوطني تربط بينه وبين اهله وبين مهنة معينة. لهذا فعلى المؤسسات الرسمية ان تشتري لموظفيها الذين يقومون على تقديم الضيافة للزوار بدلات فاخرة او تجلب لهم اي لباس مهني، لكن لتترك اللباس البدوي، فلم يصنع لصب القهوة او حمل صينية الشاي مع الاحترام والتقدير لكل المهن وأهلها.

وتوقع الكاتب إبراهيم الغرايبة ان المشهد الفلسطيني متجه نحو التصعيد فقد قتل في الصراع الداخلي والفلتان والفوضى منذ بداية العام الحالي أكثر من ثلاثمائة فلسطيني، وهو رقم كبير ويؤشر على وضع بالغ الخطورة، فهل ثمة مخرج للأزمة القائمة؟ الإجابة تبدو بسيطة وبديهية، فالأطراف والقوى السياسية جميعها بحاجة أن تعدل في مواقفها وسياساتها بما يتفق مع الخريطة السياسية الجديدة التي تشكلت في فلسطين والتي لا يمكن إلغاؤها.

ويبدو أن حماس تسعى بالفعل للوصول إلى تفاهمات واتفاقيات مع الأطراف العربية والدولية وإسرائيل أيضا، ولكنها تواجه بالرفض والتعجيز، ويبدو أنه ليس ثمة «حماس» لتعديل وتكييف مواقف سياسات حماس وبرامجها، بل إنها «الأطراف الأخرى» تشجعها على الرفض والتطرف وتستدرجها إلى ذلك، وتطالبها بتنازلات بلا مقابل واضح وبلا جدية في الطلب، وكأن لسان حالها دعوة حماس إلى الرفض.

وتبدو في السياق ـ ويضيف الكاتب ـ نفسه مواقف أطراف عربية وإسلامية ويتحالف معها جزء من قيادة حماس في الخارج والتي تريد من حماس أن ترث الاتحاد السوفييتي وحلف وارسو، فتكون النتيجة واحدة أو كأنه تواطؤ ضمني يحاصر حماس في الداخل بين إعلان الحرب على العالم أو الفناء! تحتاج حماس ولا بد أنها تدرك أنها تسلك مسارات أقرب إلى الانتحار أو الانقراض أن تحسم خياراتها على نحو واضح وبسيط. فالموازنة ليست بين شر محض وخير محض ولا بين خيانة ووطنية، ولا بين استشهاد واستسلام، ولكنها خيارات تحتمل الخطأ والصواب وتحمل في الوقت نفسه الشر والخير.

وختم الغرايبة قائلا: وتدرك حماس أنها وصلت إلى مرحلة لم يعد التخلي عنها مجرد انسحاب وكفى، ولكنها أيضا ستدفع ثمن انسحابها أكثر مما تدفع ثمن بقائها في الحكومة، وإذا كان المصير مقلقا في الحالتين فلماذا تنسحب من الحكومة أو تتنازل ودماء ومصالح وحياة ومعاش كوادرها وأنصارها مهدورة في الحالتين؟

هل يمكن تجنب هذا السيناريو؟ وكيف يمكن تجنب هذا المصير؟ الإجابة على الأغلب ستكون هذه المرة لدى العرب، وبخاصة مصر والأردن ودول الخليج العربي، ويمكن أن تفوض الجامعة العربية بالسعي في مشروع للمصالحة والمشاركة الفلسطينية الواسعة التي تضع جميع الأطراف في موضع المسؤولية عن الأمن والاستقرار وتجنب الحرب والصراع والحصار، والتي تضمن أيضا لحماس الحماية من الانتقام! فهل يتوقع أن يحدث ذلك؟

حكومة عاجزة

وفي صحيفة «العرب اليوم» وجه الكاتب فهد الخيطان نقدا باطنيا لاذعا للحكومة تعليقا على إستعراض الرئيس معروف البخيت لإنجازات حكومته وقال الكاتب: البخيت كان صريحا مع الناس عندما اشار الى صعوبات كثيرة تنتظرنا في عام 2007 بسبب الظروف التي يمر فيها الاقليم والمخاوف من تداعيات الازمات في فلسطين والعراق ولبنان على دول المنطقة.

لحكومة البخيت انجازات حقا يمكن الحديث عنها واختار الرئيس في اجاباته على الكثير من الاسئلة المنطقة الرمادية التي لا تستطيع فيها تسجيل موقف عليه ولهذا السبب بدا المؤتمر الصحافي في مجمله قليل الدسم.

القضايا الاساسية للسنة المقبلة تركها الرئيس معلقة من دون اجابات فالبخيت لم يحسم امره ان كان ينوي رفع اسعار بعض مشتقات النفط ام لا ومصير الانتخابات النيابية ظل مجهولاً اما التوقعات حول زيادة رواتب الموظفين فقد راوغ البخيت بشأنها وتجنب اعطاء جواب حاسم.

في المقابل ـ يتابع الخيطان ـ لم يكشف البخيت عن اية اجراءات عاجلة للتصدي لغلاء الاسعار في الاسواق واكتفى بالاشارة الى تشكيل لجنة عليا لمراقبة الاسعار لا نعرف لغاية الان ما الذي ستفعله اكثر من دائرة مراقبة الجودة في وزارة الصناعة والتجارة التي تتولى مخالفة التجار المتلاعبين بالاسعار واعتبر رئيس الوزراء زيادة احتياطي البنك المركزي من العملات الصعبة الذي وصل الى اكثر من ستة مليارات دولار انجازا لحكومته لكنه لم يشر الى سبب الزيادة التي تقدر بنحو مليار دولار مقارنة مع العام الماضي والمتأتية من عوائد عمليات التخاصية التي تمت العام الحالي.

وفي مجال الصادرات اشار البخيت الى نموها بنسبة 17 % وهذا انجاز جيد غير ان الامر الذي تجنب ذكره هو ان 65 % من الصادرات الاردنية هما من المناطق الصناعية المؤهلة التي لا تزيد قيمتها المضافة للاقتصاد الوطني عن 15 %.

وإستمر الخيطان في مناقشة طروحات البخيت وقال: توقف البخيت عند سياسة التعيينات للوظائف العليا ودافع عنها وتحدى من لديه اعتراضات من الذين نافسوا على بعض الوظائف باثبات وجود تلاعب. كلام البخيت صحيح فكل التعيينات التي تمت عن طريق اللجنة الوزارية كانت شفافة ولكن ماذا عن التعيينات التي تمت خارج اللجنة لعدد محدود من المواقع الادارية المتقدمة؟

وبشأن استيراد النفط من العراق من حقنا اليوم وبعد ان ثبت عدم القدرة على استيراده لاسباب امنية ان تسأل الحكومة ما جدوى زيارة بغداد قبل شهور اذا واشاعة اجواء ايجابية عما حققته في حينه لنكتشف ان الامر لم يكن اكثر من «فزاعة»!

كراسي الوزراء

وفي صحيفة «الدستور» قرر الكاتب باسم سكجها تذكير الوزراء والمسؤولين بان الكراسي في الأردن بطبيعتها «هزازة» حيث قال: قليلاً ما كتبنا عن الوزراء ورؤساء الوزارات الذين لم تغيير المواقع في شخصياتهم شيئاً، بل زادتهم تواضعاً، وقرباً من الناس، وحباً للعمل، واستعداداً أصيلاً للانجاز، واعتبروا الكراسي الجديدة التي يجلسون عليها استمراراً لطبيعة الحياة قبلها. وكثيراً ما كتبنا عن الوزراء ورؤساء الوزارات الذين غيرت المواقع في شخصياتهم الكثير، فثبتت فيها الغرور، وابتعدوا عن الناس، واكتفوا بالكلام الكثير مكان العمل الحقيقي، ورددوا الشعارات بعد الشعارات ظناً منهم أن ذاكرة الناس قصيرة.

وقال سكجها: لا يعرف هؤلاء أن الكراسي الحكومية في بلادنا هزازة، أمارة بالسوء، وتغري الجالس عليها بالكثير من الغرور، فيظن أنه مخلد، وما أن يصل الى تلك القناعة، وسرعان ما يصل اليها، حتى ترى الكرسي نفسه يلفظ صاحبه، ليعود هذا رجلاً أقل من عادي، في مجتمع لا ينسى الصغيرة، فما بالك بالكبيرة التي يتأكد فيها الناس أن صاحبهم القديم قد نسي أصله، مع أن المثل المكرس المستقر يقول: الأصل لا ينسى. ونتطلع حولنا فنجد العشرات من هؤلاء، فمنهم ما زال في الموقع وهو تاركه قريباً، ومنهم من تركه وها هو يتسول الصحف لنشر صورته مع خبر سخيف، ومنهم من يتأرجح بين حبال الهواء غير مصدق واقع الحال، وصار أقرب الى الأطباء النفسيين، وما بدلوا تبديلاً.

اجبار الصعايدة على استخراج كارنيهات اقامة بمحافظة البحر الاحمر.. واختتام العام بالتهجم على جمال.. ومقارنة بين القفة والشوال

اشتعال المعركة بسبب تعديلات مبارك الدستورية.. وهجوم على رؤساء تحرير الصحف بسبب سفرهم للبحرين.. واحتفاء كبير بالاضحى ورأس السنة

القاهرة ـ «القدس العربي»

ـ من حسنين كروم:

كانت الاخبار والموضوعات الرئيسية في الصحف المصرية الصادرة الجمعة عن الاجتماع الوزاري برئاسة رئيس الوزراء لبحث المؤشرات الايجابية التي اصدرتها منظمات دولية على تحسن الاقتصاد وتحقيق شركات مصر للطيران ارباحا وصلت الى نصف مليار جنيه مما يعني انه يجب بيعها فورا وللاجانب على وجه التحديد تطبيقا لشعار «اني ارى شركات عامة تربح وحان بيعها» وسقوط امطار غزيرة وموجة برد شديدة طبعا وما الذي سنأخذه من هكذا حكومة غير ذلك واسوأ منه مثل الاشتباه في ثماني حالات جديدة اصيبت بانفلونزا الطيور ووقفة عرفات وعيد الاضحى، ورأس السنة الميلادية وتحذيرات معتادة كل عام من الافراط في اكل اللحوم، ونفي فلسطيني لما نشر في اسرائيل عن قيام مصر بعد موافقة السلطات الاسرائيلية على امداد القوات التابعة للرئيس الفلسطيني بالاسلحة.

ولا تزال الصحف مهتمة بالتعديلات الدستورية التي طالب الرئيس مبارك ادخالها على 34 مادة في الدستور وبظاهرة اطفال الشوارع واحداث عام مضى وركزت صحف المعارضة على المصائب التي جلبها النظام للبلاد.

واما عن ابرز الحوادث فكانت قيام سمكري بضرب زوجته بالمطواة في انحاء متفرقة من جسدها ونقلها في حالة خطرة الى المستشفى لالحاحها عليه لشراء لحم العيد، والقبض على طالب بكلية التجارة بجامعة الاسكندرية عض استاذ المحاسبة في اذنه، وبسبب المساحة سنؤجل موضوع قيام قساوسة باطلاق اسماء اسلامية على انفسهم مثل محمد وعبد القوي ولماذا لم يحضر الرئيس مبارك جنازة الاب متى المسكين وهل لميوله الاشتراكية. وبالاضافة لحجة المساحة فهناك الخوف من الافلاس بحيث لا اجد مادة كافية للايام القادمة وكل عام ونحن مسلمين ومسيحيين بخير والى ما لدينا اليوم.

الرئيس مبارك

ونبدأ بالتعديلات الدستورية التي اقترح الرئيس ادخالها على 34 مادة وقالت عن فلسفتها وتوقيتها «الاهرام المسائي» في تعليقها بالصفحة الثانية يوم الخميس:

«ان ثورة التعديلات الدستورية الاخيرة التي اطلقها الرئيس مبارك جاءت في توقيت مهم ودقيق بعدما استكملت مصر منظور الاصلاح الاقتصادي واعادت بناء الاقتصاد وتجاوزت الاعباء التي خلفها نحو ربع قرن من الحروب. والان جاء الدور على الشق السياسي لتقترب مصر من الديمقراطيات العريقة ولتثبت انها «بؤرة» للاشعاع الحضاري والثقافي في منطقتها ووسط شقيقاتها العربيات وفي كل الحالات يثبت الرئيس مبارك انه على موعد مع الاحداث التاريخية الكبرى بداية من الضربة الجوية التي فتحت ابواب النصر في 6 تشرين الاول/ اكتوبر 1973 مرورا بتحرير آخر شبر من ارض مصر عام 1988 وليس انتهاء بتعديل المادة 78 التي سمحت باجراء اول انتخابات رئاسية تعددية في تاريخ مصر، ثم ثورة التعديلات الدستورية الاخيرة التي جاءت لتؤكد ان مبارك ضمانة كبرى للاستقرار واقتحام المستقبل ووضع مصر في المكانة اللائقة».

ونظل داخل مبنى «الاهرام» مع زميلنا وصديقنا والكاتب الكبير صلاح منتصر الذي قال في نفس اليوم ـ الخميس في عموده الذي يلقي اقبالا كبيرا من القراء ـ مجرد رأي ـ مع عمود سلامة:

«طلب الرئيس حسني مبارك الى مجلسي الشعب والشورى ادخال تعديلات مهمة على 34 مادة من بين 211 مادة يتضمنها الدستور، ورغم اهمية هذه التعديلات التي تتناول بالتغيير جوانب مهمة من ممارساتنا السياسية الا ان الكثيرين كانوا ينتظرون ان تضم اليها المادة 77 الخاصة بمدة رئيس الجمهورية والعودة بهذه المادة الى ما كانت عليه قبل تعديلها عام 1980 وتحديدها مدة الرئيس بمدتين، ولذلك فانني انتظر مثل ملايين ان يقترحها الرئيس في «ملحق» قادم خاصة وانها من الناحية الشكلية لا تواجهها اية مصاعب في الصياغة وليست في حاجة الى اية فقهاء انما الذي تحتاجه نفس الصياغة القديمة التي تقول ول«لا يجوز اعادة انتخاب رئيس الجمهورية اكثر من مرتين».

نحن ولا احد يعرف من سيكون الرئيس القادم في المدى البعيد وبالتالي فان الدستور عندما يشرع يفعل كالعدالة عندما تعصب عينيها ولا ترى المتقاضين وانما ترى وجه الحقيقة واذا لم يكن الرئيس مبارك هو الذي يضع هذا المبدأ فمن غيره يفعلها؟ ليس غريبا اذن ان ننتظر من الرئيس ما يضيف ويؤكد اهداف التعديلات التي طلبها».

ونترك صلاح في «الاهرام» لنتحول لزميلنا وصديقنا ونائب رئيس تحرير مجلة «المصور» حمدي رزق ـ لنقرأ قوله في نفس اليوم في عموده بـ«المصري اليوم» ـ فصل الخطاب ـ

«هناك جيل يرى في واشنطن حفل تنصيب رئاسي كل اربع سنوات واذا كان رئيسا مجيدا والشعب كريما يتغير كل ثماني سنوات، الشعب المصري كان كريما بدلا من الثماني تحمل 25 سنة. التلكؤ بالحالة الفرنسية تجبه الحالة الامريكية والفنزويلية والهندية والبوليفية والبريطانية، كل رئيس بينزل في محطته، السلطة كالحياة قطار كل من تاتي محطته ينزل، اطال الله عمرك وختم بالباقيات الصالحات اعمالكم، اقصد المادة 77».

والى «صوت الامة» وتحقيق زميلتنا هدى ابو بكر وجاء فيه:

«اهم المواد التي سيتم تعديلها المادة 88 من الدستور والخاصة بالاشراف القضائي على الانتخابات، فبالرغم من تحذيرات قضاة مصر وكل فئات الشعب بعدم المساس بهذه المادة تحديدا الا ان النظام جعل «ودن من طين وودن من عجين» واعلن الرئيس ضرورة تعديل المادة 88 على ان يكون اشراف القضاة على رئاسة اللجان العامة فقط وتشكيل لجنة عليا للاشراف على العملية الانتخابية و«ما زاد الطين بلة» ان الانتخابات سوف تجري على مرحلة واحدة فقط، بدلا من ثلاث مراحل اي انها ستجري في يوم واحد على مستوى جميع محافظات ومدن وقرى ونجوع مصر!

القضاة من جانبهم اعلنوا رفضهم التام لهذا التعديل واكدوا انهم لن يشاركوا في اي انتخابات تزور باسمهم وقالوا: على الحكومة ان تقوم بالتزوير وحدها، واكد المستشار احمد مكي: نائب رئيس محكمة النقض ورئيس لجنة تفعيل قرارات الجمعية العمومية ان تعديل المادة 88 بهذه الصورة يؤكد ان خبراء صياغة هذه المادة من لاعبي التلات ورقات فاذا كانت رغبة السلطة التنفيذية التخلص من القضاة لتزوير الانتخابات فكان عليهم ان يكتفوا فقط بحذف الفقرة التي تنص على ان يجري الاقتراع تحت الاشراف القضائي لكنهم لم يفعلوا هذا ووضعوا صياغة اخرى للمادة كتشكيل لجنة مشرفة على الانتخابات واشراف القضاة على اللجان العامة فقط على ان تتم العملية الانتخابية في يوم واحد وهذا هو شغل التلات ورقات، فهم لا يريدون ان تخضع الانتخابات للاشراف القضائي ولا يريدون ابعادنا عنها بشكل نهائي لانهم يريدون تلويث اسم القضاة. من جانبه اكد المستشار محمود الخضيري رئيس نادي قضاة الاسكندرية ان قرار الرئيس مبارك بتعديل المادة 88 هو عدم احترام لارادة الشعب ورغبته ولمطالب القضاة الذين اجمعوا من قبل على عدم المساس بهذه المادة لان الشعب يريد ان تجري الانتخابات تحت اشراف كامل من القضاة وهذا التعديل يصيب الناس بصدمة وفقدان الثقة بشكل نهائي في اي انتخابات.

ومن جانبه يقول المستشار هشام البسطويسي ـ نائب رئيس محكمة النقض ـ ان تعديل الدستور والمادة 88 بالطريقة المقترحة هدفه الوحيد والاساسي هو تمكن السلطة التنفيذية من التزوير دون شهود لان عدد القضاة بالطبع لا يكفي لان يقوم بتغطية الاشراف على العملية الانتخابية في يوم واحد فيكتفون برئاستهم للجان العامة لكن استخدام القضاة كبطاقة للتزوير امر غير مقبول لا من القضاة ولا من الشعب ولا من العالم الخارجي واي انتخابات ستجري بالصورة التي جاء عليها التعديل ستكون محل شك وليس لها مصداقية حيث ان الانتخابات في مصر دائما ما تزور وخبرتنا مع اللجان المشرفة عليها سواء مع اللجنة العليا للانتخابات الرئاسية او اللجنة العليا للانتخابات البرلمانية تدل على نية النظام في التزوير اذا ما اسندتها للجنة مشرفة عليه. ويؤكد البسطويسي ان الموقف الان للشعب فهو صاحب المصلحة في نزاهة الانتخابات وانا اتوقع ان يترتب على هذا التعديل مقاطعة اكبر من الشعب وتزوير اكثر من السلطة التنفيذية وهو ما يشكل ضررا كبيرة لسمعة مصر ويغلق اي باب للاصلاح بشكل سلمي ويفتح الباب للعنف. فاذا لم يستطع الشعب التغيير عن طريق صندوق الانتخاب فلن يجد امامه سوى اللجوء للعنف خاصة بعد ان اصبح تداول السلطة عبر الصندوق من المستحيل، ولكن الشعب لديه وسائل كثيرة منها الاعتصام والتظاهر والاضراب. اما المستشار احمد صابر ـ عضو مجلس ادارة نادي القضاة فيؤكد على ان تعديل المادة 88 هو اخطر ما جاء في التعديلات الدستورية بل انه كان الغرض الاساسي والاوحد من اجراء التعديلات».

كما نشرت «صوت الامة» تحقيقا آخر اعده زملاؤنا احمد ابو الخير وعنتر عبد اللطيف ومحسن عياد جاء فيه: «قال الدكتور سعد الدين ابراهيم ان التعديلات التي طرحها مبارك هي انتكاسة حقيقية وتأكيد على ان النظام يضحك على الشعب ولا يؤمن بالديمقراطية لانه يعلم جيدا ان الديمقراطية سوف تطيح به بعيدا عن السلطة ولانهم يعضون على السلطة بنواجذهم فانهم في سبيل ذلك على استعداد لعمل اي شيء.

التراجع عن الاشراف القضائي على الانتخابات يعد الخطوة الاولى لتوريث السلطة لان الانتخابات بدون الاشراف القضائي هي التزوير المفضوح الذي يفرز مجلس شعب حكوميا يصفق لولي النعم في كل ما ينطق به، وهم بذلك يقتلون حكم المحكمة الدستورية العليا الذي جاء حاسما وواضحا وقاطعا على ضرورة الاشراف القضائي الكامل. واما ما طرحه مبارك فهو يمثل نكوصا كالعادة لكل الوعود والعهود، انه نظام بلا وعد ولا عهد ويلتف حول كل الثوابت والحقائق وأهم هذه الثوابت هي الشعب الذي اصبح لا يصدق احدا في السلطة، وكأنه يخرج لسانه لنا نحن المصريين ولسان حاله يقول لنا انتم شعب بلا قيمة ولا مستقبل ولا يعرف النظام وتابعوه ان التاريخ سيجرفهم ويؤكد انه نظام ديكتاتوري لا يعرف الا الحاكم المطلق واذياله وتابعيه باعتباره السيد الأعظم لهؤلاء الذين لا يعرفون غير مصالحهم وارصدتهم فقط.

ومن جانبه قال ممدوح نخلة المحامي ومدير مركز الكلمة لحقوق الانسان: ان التعديلات الدستورية تأخرت اكثر من 25 عاما وهي مطلب رئيسي لمنظمات المجتمع المدني والقوى الوطنية وارجو ان تكون هذه التعديلات فعلية وليست نظرية فقط، فالاقباط حزانى لأننا نتشدق بأقوال مثل الجسد الواحد وعنصري الأمة ورغم ذلك لا يزال بناء الكنائس يتطلب قرارا من رئيس الجمهورية مما يؤكد على وجود تمييز بين المسلمين والاقباط الذين لم يحصلوا على كافة حقوقهم وحرموا من التعيينات في الوظائف الحساسة والسيادية بالدولة لدرجة ان طبيب النساء والولاة القبطي محروم من التعين في المستشفيات العامة حتى لا يطلع على عورات المسلمات! وعن عدم الاقتراب من المادة (77) قال: واضح ان الرئيس يريد ان يبقى في الحكم مدى الحياة ومن يتحدث في تعديل تلك المادة يتعرض للتنكيل به فعندما نظمنا ندوة في مركز «الكلمة» لمناقشة تلك المادة فوجئنا ببعض المأجورين يقتحمون الندوة ويعتدون علينا وحطموا كل ما طالته ايديهم، فعدم الاقتراب من تلك المادة يؤكد عدم جدية التعديلات التي ستحدث ويقلل من اهميتها، كما ان التعديلات حتى الآن ما زالت مجرد اقتراحات ومن حق مجلس الشعب ان يعدل او يرفض تعديل ما يشاء من مواد الدستور، لكن في ظل سيطرة اشخاص لا ينفذون الا ما يريده الرئيس ونجله على مجلس الشعب ستتم الموافقة على ما يريده الرئيس وابنه، فالقائمون على التشريع في مصر لا تهمهم مصالح الناس».

الرئيس مبارك

والى رئيسنا بارك الله فيه ورعاه وسدد على الطريق خطاه وحماه من شر الحاسدين والنفاثين في العقد، ومحترفي الاعمال السفلية والعكوسات، ومن ابرزهم واشرهم مسكين اعتقد ان بامكانه استعادة زمالتي وصداقتي اللتين وضعت حدا لهما بمداعبة عواطفي بالاشادة بخالد الذكر حتى افسح له مجالا في التقرير يهاجم من خلاله رئيسنا، ولكن خاب ظنه وحبط عمله، فكيف انشر لابراهيم عيسى قوله في جريدته المسماة «الدستور» قوله:

«يبقى السؤال عن الحب الشخصي لشخص الرئيس مهما ومحوريا هنا، الحب بمعناه الاعجاب والانجذاب والتعلق، كان هذا موجودا ولا شك مع جمال عبد الناصر، تكون في عدة سنوات انتقل فيها عبد الناصر من زعيم انقلاب الى زعيم أمة وكانت محبته جارفة رغم وجود قطاعات من الشعب وشريحة سياسية عريضة ضده لكن حب الناس تجاوز هذا كله واحبوا الرجل وتعلقوا به وتعاطفوا معه وعلقوا صوره في البيوت والمحلات، تغنوا بأغان تمدحه (هل يحفظ مواطن مصري واحد شطرا من اغنية النفاق التي تغنى بها منافقون في اوبريتات عن مبارك على مدى خمسة وعشرين عاما؟!) ورددوا جملا وكلمات وشعارات لعبد الناصر وتسمروا امام خطبه (الآن يلعن الناس اليوم الذي سيخطب فيه مبارك فيقف حالهم او اللحظة التي سيعبر فيها مبارك شارعا او حيا او مدينة لأنهم سيصابون ومصالحهم بالشلل) وخرجت الملايين في الشوارع او في الميادين وفي محطات القطار تستقبل او تهلل او تودع جمال عبد الناصر (لا تجد مواطنا واحدا خرج من بيته يوما كي يرى مبارك عابرا في سيارة او مارا في موكب فلا حاجة به لرؤيته! لا توجد اي مظاهر حب شعبي لمبارك (وان وجد احدكم مظهرا واحدا فليقل لي، حتى مظاهرات صفوت الشريف التي دبرها وموّلها الحزب الوطني والمحليات الفاسدة احتفالا بنجاة مبارك من محاولة اغتياله في اديس ابابا عام 1994 كانت من فجاجة التنظيم الرسمي لها بلا مشاعر وبلا معنى وبلا دلالة!) الرئيس جمال عبد الناصر كان يتمتع بهذه الهبة الربانية والموهبة السياسية التي جعلته زعيما شعبيا وجماهيريا فضلا عن مواقفه وسياسته وانحيازه للفقراء والغالبية هؤلاء الذين يصنعون من اي سياسي او مسؤول رمزا وزعيما بينما مبارك خاصم الفقراء وعمل ضدهم في سياسة منظمة وكئيبة لافقار المصريين والانحياز الكامل للاغلبية وهو ما يؤكد ان مبارك يسعى لرضا طبقة رجال الاعمال والمليونيرات الذين تقاسم معهم نظام مبارك البلد في السياسة وفي الاقتصاد والمال بينما لا يهتم بمشاعر ولا عواطف ولا محبة الطبقة الوسطى والفقراء لانهم لا يشكلون لديه اي اهمية فلا قرار لهم في بقائه في الحكم او رحيله ولا وعي سياسيا لدى معظمهم ولا جرأة رفض ومعارضة لدى من تبقى منهم، ولا تأثير على خارج او داخل ومن ثم صار المواطن العادي (الذي يحب مبارك ان يقول عنه محدود الدخل) خارج حسابات مبارك تماما فلماذا يسعى لمحبته او رضاه او موافقته، انه مواطن سقط متاع في سياسة مبارك بل هو لا يفعل شيئا سوى انه يزحم الدنيا ويخلف عيالا ويعيش عالة على الدعم الحكومي، فيحمد ربنا هذا المواطن اننا سايبينه يعيش.

ونسأل وهل احب المصريون الرئيس انور السادات؟ قطعا ورغم مساحة معارضة كبيرة كانت موجودة ضد الرئيس السادات (كثير ممن تزعم هذه المعارضة ضد السادات يجلسون الآن كالقطط تحت اقدام حكم مبارك) فان السادات شغل قلوب كثير من المصريين وكانت مظاهر هذه المحبة اقل من مظاهر محبة عبد الناصر لكنها كانت واضحة وموجودة وحاضرة تماما بينما على النقيض لا ترى شيئا منها تجاه حسني مبارك وربما لان جمال عبد الناصر كان الرئيس الزعيم بينما كان السادات مزيجا من الرئيس الزعيم والرئيس رجل الدولة بينما انفرد مبارك بأنه الرئيس الموظف، كأنه حصل على منصبه نتيجة ترقية في وظيفة وليس حبا من الناس ولا صفات جماهيرية فيه. ولم يكن مطلوبا من مبارك ان يكون في زعامة عبد الناصر ولا في جماهيرية السادات بل كان مطلوبا منه ان يكون ما يريد، ان يكون موظفا وواقعيا وكارها للتغيير وعاشقا للاستقرار (الاسم الحركي للركود والجمود في عصره) فالمنافقون لمبارك مجموعة من الشخصيات الكريهة جماهيريا والمكروهة شعبيا ولا تتمتع بأية مصداقية ولا ذرة صدق ومحبة عند الناس فكيف يقنع هؤلاء مواطنا بحب رئيسه وهو نفس ما يتكرر ـ يا سبحان الله ـ مع جمال مبارك؟! فالذين يسوقون الرجل شعبيا او سياسيا جماعة من اثقل دم خلق الله في مصر كأنه فريق من ثقلاء الظل سياسيا وانسانيا يكفي اي واحد فيهم لسحب الاكسجين من اي مكان يظهرون فيه، فليس من بينهم كاتب محبوب ولا حتى مقروء وليس من بينهم سياسي جذاب ولا برلماني يتمتع بمصداقية، بل تهم الفساد تطال معظم الفريق الدعائي لنجل الرئيس الذي يخطو على نفس الطريق الذي مشى فيه والده تجاه قلوب المصريين، الطريق المسدود!».

وهكذا فشل اشد النفاثين خطورة في استمالة عواطفي نحوه بحديثه الذي اطربني واشجاني عن خالد الذكر وليبحث عن ساذج غيري يشرب هذا المقلب. فالعاطفة شيء والحق احق ان يتبع ولهذا افسح مكانا لزميلنا عمرو عبد السميع، رئيس تحرير «الاهرام الدولي» بقوله امس ـ الخميس ـ في بابه اليومي بجريدة «روز اليوسف» هؤلاء:

«البطولة هي العمل من اجل الناس في وسط الناس. وهكذا كان حسني مبارك بطلا وضعه الناس في حبات القلوب وعرفوه من خلال وقائع معاركه التي كانت من اجلهم.

كان ذلك في حرب اكتوبر 1973 رجلا جادا على استعداد للتضحية بروحه في سبيل البلد، كان كذلك في حرب استخلاص بقية سيناء من اسرائيل بالاتفاقيات الدولية وبالتحكيم الدولي ايضا.

وكان كذلك في معركة البناء الديمقراطي التي انحاز فيها الى صوت الناس وراح يصوغ الجملة الديمقراطية بكثير بلاغة ومقدرة، متحملا رزالات وسخائم لا يطيقها بشر، رجلا جادا او حاكما يتنازل ـ طواعية وبيده ـ عن جزء من سلطاته الى البرلمان والى الحكومة مثبتا انه غاية في القوة والثقة بالنفس، والثقة بالشعب».

وهذا مكان آخر لزميلنا بـ«الاخبار» صبري غنيم الذي كتب مقالا في «المصري اليوم» الخميس قال فيه:

«لم يخطئ المثل الذي يقول «اتق شر الحليم اذا غضب» فلكل انسان طاقة على التحمل واذا كان الرئيس مبارك قد تحمل الكثير فقد آن الاوان لان يخرج عن صمته ويعلن وقفة جادة مع الذين يبثون الفتنة ويحاولون تمزيق هذا الوطن. لقد اسعدني ان ارى مبارك في لحظة شموخ وقوة وهو يعلن انه لن يسمح بالاقتراب من هذه الخطوط، فألامة وامن الوطن امانة في المنطقة».

طبعا، طبعا، فهكذا رئيسنا على الدوام. ولذلك سررت جدا ان منحني زميلي وصديقي رئيس تحرير «الاهرام» اسامة سرايا باقة انهي بها هذه القضية في تقرير اليوم وهي قوله امس:

«عندما يمنحنا القدر حزما من الاعياد في ايام خالدة في حياتنا يجب الا نمنع انفسنا من الفرحة وان نطلق لخيالنا وهو يحلق في معانيها ان يتدبر كيف صنعنا الحدث وامسكنا باللحظة التي تصنع التاريخ، لم تكن مفارقة ان تلتقي ارادتان شعب وحاكم مصر ومبارك في رؤية واحدة متكاملة ستنتقل بنا الى مرحلة تاريخية جديدة في حياتنا السياسية فيحدث التحول والتغيير والاصلاح السياسي الذي نترقبه من خلال التعديلات الدستورية التي بشرنا بها رئيسنا وقائدنا حسني مبارك صبيحة يوم الثلاثاء 2006 والتي تواكبت مع احتفالاتنا بأعيادنا الاضحى المبارك والميلاد المجيد، كل عام وانتم بخير».

وهذا هو الكلام